

1 الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

شركة المهـا لتسويق المنتجات النفطية ش م ع ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة مسجلة بموجب القوانين التجارية في سلطنة عُمان وهي تعمل بصفة أساسية في مجال تسويق وتوزيع المنتجات النفطية. إن عنوان الشركة المسجل هو صندوق بريد 57، رمز بريدي 116، ميناء الفحل، سلطنة عُمان.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية**(أ) فقرة الالتزام**

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المجلس)، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان ومتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 1974 وتعديلاته.

(ب) أساس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ويتم عرضها بالريال العُماني، وهي العملة التي تستخدمها الشركة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المقدمة إلى أقرب ألف ما لم يذكر غير ذلك.

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة القيام بإجراء أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات والمبالغ المقرر عنها للأصول والالتزامات والدخل والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراسات على نحو مستمر. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التقديرات إذا كان التعديل يؤثر في هذه الفترة فقط أو تثبت التعديلات في الفترة الحالية وأية فترات مستقبلية إذا أثر التعديل في كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية. وعلى وجه الخصوص فإن التقديرات التي تحتوي على شكوك وأحكام ذات تأثير كبير على القوائم المالية فقد تم توضيحها في الإيضاح 21.

(ج) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ

قامت الشركة بتطبيق كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المجلس) واللجنة التطبيقية لتفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (اللجنة) التابعة للمجلس والتي تتعلق بعملياتها والتي دخلت حيز التطبيق بالنسبة للفترة التي تبدأ في 1 يناير 2018.

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7: بيان التدفقات النقدية: مبادرة الإفصاح

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضرائب الدخل: إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة

• دورة التحسينات السنوية من 2014 إلى 2016

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى:

توضيح نطاق متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للتقارير المالية 12

لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات أي تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية للشركة ولم يؤثر على المبالغ المدرجة للفترة الحالية والفترات السابقة.

المعايير الصادرة والتي ليست سارية بعد:

تم إصدار المعايير والتعديلات الجديدة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي قد تؤثر على البيانات المالية للشركة ولكنها غير إلزامية:

• المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

• تحويلات عقارات استثمارية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)**(ج) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ (تابع)****• دورة التحسينات السنوية 2014-2016 (الصادرة في ديسمبر 2016)**

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - حذف فترة قصيرة الأجل
- معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة - توضيح أن قياس المستثمرين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هو خيار الاستثمار عن طريق الاستثمار
- تفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية 22 معاملات العملة الأجنبية والاعتبار المقدم
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التيقن من إعفاءات معالجة ضريبة الدخل للمبتدئين

إن المعايير والتفسيرات الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تم إصدارها ولكنها لم تصبح إلزامية بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً من قبل الشركة، لا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

معيار التقرير المالي الدولي 15: الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء.

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في مايو 2014، وتم تعديله في أبريل 2016، ويضع نموذجاً من خمس خطوات لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المؤسسة أن يكون مستحقاً لها مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل.

سيحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات الاعتراف بالإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتطلب التطبيق بأثر رجعي كامل أو تطبيق بأثر رجعي معدل للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. ويسمح بالتطبيق المبكر. وتخطط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب باستخدام المنهج المعدل بأثر رجعي.

قامت الشركة بإجراء تقييم وخلصت إلى أن التأثير ليس جوهرياً كما هو الحال في معظم عقود الشركة مع العملاء، ومن المتوقع عموماً أن يكون بيع السلعة هو التزام الأداء الوحيد وبالتالي فإن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على إيرادات الشركة أو أرباحها أو خسائرها. تتوقع الشركة أن يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت يتم فيه تحويل السيطرة على الأصل إلى العميل، وبشكل عام عند تسليم البضاعة.

معيار التقرير المالي الدولي 16 عقود الإيجار:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16) الذي يتطلب من المستأجرين الاعتراف بالأصول والالتزامات لمعظم عقود الإيجار. ويشمل المعيار إعفاءين من الإعفاءات للمستأجرين - عقود إيجار للأصول "ذات القيمة المنخفضة" (مثل الحواسيب الشخصية) وعقود إيجار قصيرة الأجل (أي عقود إيجار ذات مدة إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل).

بالنسبة للمؤجرين، هناك تغيير طفيف في المحاسبة الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقود الإيجار. وستقوم الشركة بإجراء تقييم مفصل في المستقبل لتحديد مدى التأثير. سيصبح المعيار الجديد ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يسمح بالتطبيق المبكر، شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء، أو يتم تطبيقه في نفس تاريخ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. ويمكن للمستأجر أن يختار تطبيق المعيار باستخدام طريقة أثر رجعي كاملة أو بأثر رجعي معدل. وتسمح أحكام الانتقال في المعيار ببعض حالات الانتصاف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 أيضاً من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أكثر شمولاً من المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. وفي عام 2018، ستواصل الشركة تقييم التأثير المحتمل للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 على بياناته المالية.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

(ج) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وجميع الإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 جميع الجوانب الثلاثة لمحاسبة مشروع الأدوات المالية: القياس، الانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وباستثناء محاسبة التحوط، فإن التطبيق بأثر رجعي مطلوب ولكن تقديم معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق المتطلبات بشكل عام بأثر مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحدودة.

تعترم الشركة تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب ولن تقوم بإعادة ذكر بيان معلومات المقارنة. خلال عام 2017، قامت الشركة بإجراء تقييم مفصل للأثر لجميع الجوانب الثلاثة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يستند هذا التقييم إلى المعلومات المتوفرة حالياً وقد يخضع للتغيرات الناشئة عن معلومات معقولة وداعمة يتم إتاحتها للشركة في عام 2018 عندما تعتمد الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

(د) السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الرئيسية التي طبقتها الشركة هي كالاتي:

ممتلكات وآلات ومعدات

[1] الإثبات والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

تتضمن التكاليف المصروفات المرتبطة بصفة مباشرة باقتناء الأصل. تتضمن التكلفة أية تكلفة أخرى ترتبط مباشرة بوضع الأصل في حالة عمل لغرض استخدامه المنشود وكذلك تكاليف فك وإزالة البنود وإعادة الموقع الذي كانت توجد به الأصول إلى حالته. عندما تكون هناك مشاركة في التكاليف مع أطراف أخرى، يتم فقط إثبات حصة التكلفة التي تتحملها الشركة بخصوص هذه الأصول. عندما يكون لأجزاء من بند الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة يتم إثباتها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) ضمن الممتلكات والآلات والمعدات.

[2] المصروفات اللاحقة

تثبت تكلفة إحلال جزء من بند الممتلكات والآلات والمعدات ضمن القيمة الدفترية للبند لو كان من المحتمل أن يتدفق من هذا الجزء منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفته بصورة موثوق بها. تثبت تكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات في قائمة الدخل الشامل. لا يحتسب الاستهلاك على الأرض والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ. يحتسب الاستهلاك في قائمة الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والآلات والمعدات على النحو التالي:

السنوات

20-7

12-7

7-3

3

مباني وطرق

آلات ومعدات

سيارات

أثاث وتركيبات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للممتلكات وتعديلها إذا لزم الأمر في نهاية كل فترة سنوية. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيضه مباشرة إلى قيمته القابلة للاسترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات بمقارنة العائدات مع القيم الدفترية وتؤخذ في الاعتبار عند تحديد أرباح التشغيل.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)**(د) السياسات المحاسبية (تابع)**

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أية خسائر انخفاض في القيمة معترف بها ولا يتم استهلاكها حتى يتم تحويلها إلى واحدة من فئات الأصول والتي تحدث عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض القيمة ولا تستهلك حتى يتم نقلها إلى واحدة من فئات الأصول، والذي يحدث عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام.

المخزون

يتم تقييم المخزونات التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي السعر المقدر للبيع في إطار النشاط الاعتيادي للشركة ناقصاً التكلفة المقدرة لإكمال العمل ومصروفات البيع. تتضمن التكلفة سعر الشراء بالإضافة إلى المصروفات المباشرة اللازمة للوصول المخزون إلى مكانه وحالته الحاليين. يستند تحديد التكلفة على طريقة المعدل المرجح.

نعم تجارية مدينة وضم مدينة أخرى

تدرج المديونيات التجارية والأخرى بتكلفتها ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة. يكون مخصص انخفاض قيمة مديونيات تجارية وأخرى عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للمديونيات. تعتبر الصعوبات المالية الجوهرية للمدين واحتمالية أن يدخل المدين في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة وعجز عن تسديد أو تأخر في الدفع على أنها مؤشرات على انخفاض قيمة المديونية. إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصصة حسب معدل الفائدة الفعلية. يدرج مبلغ المخصص بقائمة الدخل الشامل تحت بند "مصروفات تشغيل وأخرى".

نقد وما في حكم النقد

لغرض بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق ولدى البنوك والتي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، بعد خصم السحب على المكشوف، إن وجد.

الإيجارات

يتم تصنيف الإيجارات التي يحتفظ المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومنافع الملكية كإيجارات تشغيلية. يتم إدراج المدفوعات تحت الإيجارات التشغيلية (صافية من الحوافز المستلمة من المؤجر) في بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

انخفاض القيمة**[1] الأصول المالية**

يعتبر أن الأصل المالي قد انخفضت قيمته في حالة وجود دليل موضوعي يشير إلى أن واحداً أو أكثر من الأحداث ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل.

تحتسب خسارة الانخفاض في قيمة الأصل المالي الذي جرى قياسه بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصصة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يجرى اختبار لانخفاض القيمة على الأصول المالية الهامة كل على حدة. يجري تقييم للأصول المالية الأخرى بصورة إجمالية في المجموعات التي تتشارك في مخاطر انتمان متماثلة. يتم إثبات جميع خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الشامل.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)**(د) السياسات المحاسبية (تابع)**

يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في الحالة التي يمكن أن يعزى فيها الرد بصورة موضوعية إلى حدث وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي تُقاس بالتكلفة المطفأة يتم إثبات الرد مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

[2] الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض في قيمتها. في حالة وجود أي مؤشر على انخفاض القيمة يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته في الاستخدام وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع. عند تقدير القيمة في الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بذلك الأصل.

يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة في تاريخ كل تقرير لمعرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات على نقص أو انعدام خسارة الانخفاض في القيمة. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في حالة وجود تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي قد يكون من الممكن تحديدها بالصافي بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء في حالة عدم إثبات خسارة انخفاض في القيمة.

المخصصات

يتم إثبات المخصص في قائمة المركز المالي عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث سابق ومن المحتمل أن يُطلب تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد الالتزام. يستند قياس الالتزامات على المتطلبات القانونية الحالية والتقنيات المتوفرة. يتم خصم المخصصات فقط عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً.

توزيعات الأرباح

يصدر مجلس الإدارة توصية بتوزيعات الأرباح وهو ما يخضع لموافقة المساهمين عند انعقاد الجمعية العامة السنوية. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة التي يعلن فيها عن تلك التوزيعات.

ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى

يتم إثبات الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى الخاصة بالمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل عن البضائع أو الخدمات التي تم الحصول عليها، سواء تم إصدار فاتورة بشأنها من قبل المورد أو لا ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة.

الإيرادات

يتم قياس إيرادات مبيعات البضائع بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام بعد خصم المرتجعات والمسموحات والخصم التجاري. يتم إثبات الإيراد عند تحويل المخاطر والعوائد الهامة للملكية إلى المشتري وعندما يكون من المحتمل استرداد المقابل المستحق ويكون من الممكن تقدير التكاليف المصاحبة ومرتجعات البضاعة بصورة موثوق بها وليست هناك إدارة مستمرة للبضائع.

منافع الموظفين

يتم إدراج المساهمة في خطة مساهمات التقاعد التابعة لحكومة سلطنة عمان المحددة للموظفين العمانيين كمصروف في قائمة الدخل الشامل عند تكبدها وفقاً لقواعد برنامج التأمينات الاجتماعية العماني.

يتم تكوين مخصص لمنافع نهاية الخدمة للموظفين غير العمانيين وهي خطة منافع تقاعد محددة وغير ممولة وفقاً لقانون العمل العماني وعلى أساس الالتزام الذي قد ينشأ فيما لو أنهيت خدمات جميع أولئك الموظفين في تاريخ قائمة المركز المالي.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)**(د) السياسات المحاسبية (تابع)****المعاملات بالعملات الأجنبية**

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى العملة العملية للشركة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الأصول والالتزامات المالية بعملات أجنبية في تاريخ قائمة المركز المالي إلى العملة العملية للشركة بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. أرباح وخسائر فروق العملة من البنود المالية هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية في بداية الفترة بعد تسويتها بمعدل الفائدة الفعلي والمدفوعات خلال الفترة والتكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية الفترة. يتم إثبات فروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل الشامل.

تكاليف وإيرادات التمويل

تتضمن تكاليف التمويل الفائدة المستحقة الدفع عن القروض وأرباح وخسائر فروق العملات الأجنبية. تتضمن إيرادات التمويل الفوائد المستحقة التحصيل من الأموال المستثمرة. يتم إدراج إيرادات التمويل في قائمة الدخل الشامل عند استحقاقها مع الأخذ في الاعتبار العائد الحقيقي على الأصل. يتم إدراج مصروفات التمويل في قائمة الدخل الشامل عند استحقاقها باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي.

ضريبة الدخل**ضريبة حالية**

تتكون ضريبة الدخل من ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم إدراج ضريبة الدخل في قائمة الدخل الشامل فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببند يتم إدراجها مباشرة في حقوق الملكية ففي هذه الحالة يتم إدراجها في حقوق الملكية.

الضريبة الحالية هي الضريبة المستحقة الدفع على الإيراد الخاضع للضريبة للفترة باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو تلك المطبقة بشكل أساسي في تاريخ قائمة المركز المالي وأية تعديلات على ضرائب الدخل المستحقة عن سنوات سابقة.

ضريبة مؤجلة

يتم تكوين مخصص الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام للفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة للأغراض الضريبية. تركز قيمة مخصص الضريبة المؤجلة على الطريقة المتوقعة التي يمكن بها تحقق أو سداد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو تلك المطبقة بشكل أساسي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة كأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل معه توافر أرباح ضريبية مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن في مقابلها استغلال الخسائر الضريبية غير المستحقة والمبالغ الدائنة. يتم تخفيض الضريبة المؤجلة كأصل بالقدر الذي لا يكون من المحتمل معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

يتم مقاصة الممتلكات والالتزامات الضريبية المؤجلة نظرا لوجود حق قانوني ملزم للتعويض عن هذه الموجودات في سلطنة عمان.

تقارير القطاعات

نتائج القطاعات التي تقدم إلى الرئيس التنفيذي تتضمن الإيرادات التي تنسب مباشرة لكل قطاع. البنود التي لا تنسب مباشرة إلى القطاعات تشمل بشكل رئيسي الأصول والالتزامات والمصاريف وأصول والالتزامات الضريبية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إجمالي المبالغ المدفوعة إلى أعضاء مجلس الإدارة تتضمن أتعاب حضور اجتماعات ومكافآت ومصروفات وهي تتفق مع وفي حدود متطلبات قانون الشركات التجارية وإرشادات الهيئة العامة لسوق المال والنظام الأساسي للشركة.

3 إيرادات أخرى

غير مدققة يناير - سبتمبر 2018 ألف ريال عماني	غير مدققة يناير - سبتمبر 2017 ألف ريال عماني	مدققة يناير - ديسمبر 2017 ألف ريال عماني
560	620	823
272	262	424
255	310	411
155	81	120
1,242	1 273	1,778

إيرادات إيجارات
تعويض تكاليف القوى العاملة
إيرادات بطاقات الوقود
إيرادات أخرى

4 مصروفات تشغيل ومصروفات إدارية

غير مدققة يناير - سبتمبر 2018 ألف ريال عماني	غير مدققة يناير - سبتمبر 2017 ألف ريال عماني	مدققة يناير - ديسمبر 2017 ألف ريال عماني
3,832	3,905	5,588
3,717	3,280	4,908
2,975	2,879	3,760
1,915	1,631	2,161
599	1,508	1,834
1,321	1,186	1,791
1,457	1,266	1,722
1,142	817	1,083
188	256	302
38	48	200
877	474	606
18,061	17,250	23,955

مصروفات النقل
تكاليف الموظفين (إيضاح 5)
استهلاك
مصروفات تشغيل محطات الوقود
مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة (إيضاح 7)
مصروفات صيانة
رسوم ترخيص
أتعاب فنية
مصروفات تسويق
مكافآت وبدل حضور اجتماعات ومصروفات أعضاء
مجلس الإدارة
أخرى

رسوم ترخيص

ابتداءً من 1 يناير 2009 يتم تسديد رسوم ترخيص إلى وزارة التجارة والصناعة بواقع 4 بيسات لكل ريال عُماني من الإيرادات.

5 تكاليف الموظفين

تشتمل تكاليف الموظفين الواردة ضمن مصروفات التشغيل والمصروفات الإدارية (إيضاح 4) على ما يلي:

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - سبتمبر 2018	يناير - سبتمبر 2017	يناير - ديسمبر 2017
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
3,420	3,001	4,540
241	215	291
56	64	77
3,717	3,280	4,908

رواتب وأجور ومزايا أخرى
المساهمة في خطة مساهمات التقاعد المحددة
مكافآت نهاية الخدمة - المصروف المحمل للفترة

6 المخزون

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - سبتمبر 2018	يناير - سبتمبر 2017	يناير - ديسمبر 2017
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
3,306	2,221	2,942
859	678	935
4,165	2,899	3,877

منتجات نفطية
المخازن العامة والمواد الاستهلاكية

7 ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
يناير - سبتمبر 2018	يناير - سبتمبر 2017	يناير - ديسمبر 2017
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
79,390	67,108	68,472
(3,777)	(2,906)	(3,178)
75,613	64,202	65,294
822	689	550
95	132	281
186	54	78
19	33	29
1,083	1,076	1,029
77,818	66,186	67,261

ذمم تجارية مدينة
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

ذمم تجارية مدينة بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة
مدفوعات مقدما
إيرادات مستحقة
مدينو الموظفين
مبالغ مستحقة من اطراف ذات علاقة
ذمم مدينة أخرى

حركة مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة كانت كالتالي:

غير مدققة	غير مدققة	مدققة	
يناير - سبتمبر	يناير - سبتمبر	يناير - ديسمبر	
2018	2017	2017	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
3,178	2,763	2,763	في 1 يناير
599	1,508	1,834	المحمل للفترة (إيضاح 4)
-	(1,365)	(1,419)	المبالغ الملغاة
3,777	2,906	3,178	نهاية الفترة

8 النقد وما في حكم النقد

غير مدققة	غير مدققة	مدققة	
يناير - سبتمبر	يناير - سبتمبر	يناير - ديسمبر	
2018	2017	2017	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
25,736	24,305	30,612	أرصدة نقدية لدى بنوك
16	13	14	أرصدة نقدية بالصندوق
25,752	24,318	30,626	
(40,984)	(34,003)	(38,114)	قرض قصير الأجل
(15,232)	(9,685)	(7,488)	نهاية الفترة

يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية بالريال العُماني لدى بنوك تجارية محلية. تحقق الأرصدة في بعض الحسابات البنكية فائدة بأسعار تجارية.

يتم الحصول على القروض قصيرة الأجل من خلال البنوك التجارية المحلية بأسعار تجارية ولها استحقاق شهر واحد. يحمل القرض فائدة بأسعار تتراوح بين 2% إلى 3%.

9 ضريبة الدخل

(أ) المثبت فيبيان الدخل الشامل

مكونات الضريبة

غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
يناير - سبتمبر 2018	يناير - سبتمبر 2017	يناير - ديسمبر 2017	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
800	710	1,151	مصروف ضريبة السنة الحالية
(109)	(8)	-	مصروف الضريبة للفترة السابقة
-	-	(313)	أصول ضريبية مؤجلة:
691	702	838	السنة الحالية

تخضع الشركة لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل لسلطنة عمان بمعدل الضريبة المطبق بنسبة 15% من الدخل الخاضع للضريبة. لغرض تحديد مصروف الضريبة للسنة، تم تعديل الأرباح المحاسبية لأغراض الضريبة.

10 رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به من 85 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد (30 سبتمبر 2017: 85 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد) في 30 سبتمبر 2018 يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من 69 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد (30 سبتمبر 2017: 69 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد); 31 ديسمبر 2017: 69 مليون سهم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد).

11 الاحتياطي القانوني

تتطلب المادة 106 من قانون الشركات التجارية لعام 1974 تحويل نسبة 10% من صافي أرباح الشركة إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يبلغ ذلك الاحتياطي ثلث رأسمال الشركة المصدر على الأقل. خلال الفترة لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الاحتياطي القانوني حيث يشكل الاحتياطي الآن ثلث رأسمال الشركة المصدر.

12 الاحتياطي الخاص

قامت الشركة بتكوين الاحتياطي الخاص لتغطية أية خسائر قد تنشأ من أحداث غير متوقعة.

13 ذمم تجارية دائنة و ذمم دائنة أخرى

غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
يناير - سبتمبر 2018	يناير - سبتمبر 2017	يناير - ديسمبر 2017	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
44,066	34,912	37,792	ذمم تجارية دائنة
3,575	3,430	5,850	مصروفات مستحقة
1,201	1,457	940	مدفوعات مقدما من الزبائن
-	-	134	مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

1,012	973	1,300	ذمم دائنة أخرى
45,728	40,772	50,142	

14 توزيعات أرباح

تم خلال الفترة يناير - سبتمبر 2018 دفع أرباح بواقع 0.065 ريال عماني لكل سهم متعلقة بعام 2017 بمقدار 4.485 مليون ريال عُُماني. (يناير - سبتمبر 2017 - 6.9 مليون ريال عماني متعلقة بعام 2016 مستحقة الدفع).

15 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

إن أنشطة الشركة تتعرض لمختلف المخاطر المالية بما فيها آثار التغيرات في مخاطر السوق (متضمنة مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر الإجمالية للشركة على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية ويسعى لتقليل الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

تتم إدارة المخاطر من قبل الإدارة وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة (المجلس). ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء إطار إدارة المخاطر للشركة والإشراف عليه. وحمل مجلس الإدارة لجنة التدقيق مسؤولية تطوير ومراقبة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للشركة والالتزام بها. تتم مراجعة هذه السياسات والأنظمة بانتظام للتأكد من أنها تعكس التغيرات في حالة السوق وأنشطة الشركة. تهدف الشركة، من خلال برنامج تعريف وتدريب الموظفين، لوضع بيئة رقابة منضبطة وبناءة حيث يفهم كل موظف دوره وواجباته.

(1) مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر صرف العملة الأجنبية عندما تتغير قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية. الشركة مستقلة بشكل كبير عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية حيث أن تعاملاتها بالعملة الأجنبية تتم بالدولار الأمريكي أو عملات مرتبطة به. بما أن الريال العماني مرتبط بالدولار الأمريكي، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد لتقلبات معدلات صرف العملة تأثير جوهري على الربح.

(ب) مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة للشركة من القروض البنكية والودائع البنكية. تحلل الشركة تعرضها لمعدلات الفائدة بانتظام وتعيد تقييم مصادر الاقتراض وتعيد التفاوض بشأن معدلات الفائدة بشروط في مصلحة الشركة. تحد الشركة من مخاطر معدل الفائدة على الودائع البنكية عن طريق مراقبة تغيرات معدلات الفائدة.

قامت الإدارة بتقدير الأثر على أرباح العام بسبب الارتفاع أو الانخفاض في معدلات الفائدة على أنه غير جوهري.

(ج) مخاطر الأسعار

كما في 30 سبتمبر 2018، لا تتعرض الشركة لمخاطر الأسعار فيما يتعلق بأوراق مالية بحقوق الملكية أو البضائع، حيث أنها لا تحتفظ بمثل هذه الأدوات المالية.

(2) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حالة عدم تمكن أحد العملاء أو الطرف المقابل للأداة المالية من الوفاء بالتزامه التعاقدية وتنشأ بشكل رئيسي من النقد وما يماثل النقد ومخاطر الائتمان للعملاء. لدى الشركة سياسة ائتمانية يتم بموجبها رصد التعرض للمخاطر على نحو مستمر. يتم إجراء تقييمات للائتمان لكل العملاء الذين يطلبون التعامل بالائتمان بمبلغ يتجاوز حدوداً معينة. تشترط الشركة الحصول على ضمانات مصرفية عند التعامل مع العملاء الذين يمثلون مخاطر عالية. لا تطلب الشركة أية ضمانات بالنسبة لكل الأصول المالية الأخرى.

تنشأ التركزات بمخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها نفس الصفات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متشابه في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو ظروف أخرى. تشير التركزات بمخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية في أداء الشركة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو موقع جغرافي معين.

مديونيات تجارية وأخرى

يتم منح الائتمان للعملاء الشركات فقط بهدف زيادة أرباح الشركة، وتقع المسؤولية الرئيسية عن تقديم الائتمان للعملاء والتحصيل المنتظم لكل المديونيات على مدير الدائرة. الائتمان له تكاليف على الشركة حيث تضع الشركة الضوابط والإجراءات اللازمة لإدارة الائتمان ورأسمال الشركة العامل. وبناءً عليه، يتم وضع سياسة الشركة لإدخال نظام فاعل لإدارة مخاطر الائتمان يكون مرناً بشكل يكفي للاستجابة إلى الاحتياجات المتغيرة للسوق ويكون صارماً بحيث يضمن وضع وتحديث حدود ائتمان العملاء بشكل منتظم استناداً إلى معلومات حديثة يمكن الاعتماد عليها.

عموماً، لا يسمح بالائتمان بما يزيد عن فترات الائتمان المتفق عليها باستثناء العملاء الحكوميين وتحصل الديون خلال فترات الائتمان المتفق عليها إضافة إلى أيام السماح. وهناك آلية إيقاف التوريد التي توقف تلقائياً حسابات العميل وتوقف عمليات التوريد الإضافية في حالات التأخير إلى ما بعد فترة الائتمان وفترة السماح. تتم المصادقة على جميع الاستثناءات والتجاوزات وفقاً لإرشادات السياسة. تتم مراقبة مواقف المدينين ومراجعتها لتقييم المخاطر والتعرض بشكل عام. ورغم أن الخسائر عن عدم الالتزام تعتبر غير متكررة الحدوث، فقد تم تكوين مخصصات كافية لانخفاض القيمة مبنية على عمر المديونيات لتعكس موقف المدينين بأكثر قدر من الدقة الممكنة بالقوائم المالية.

(3) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد استحقاقها. يتمثل منهج الشركة لإدارة السيولة في ضمان حصولها على سيولة كافية - قدر الإمكان - للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد استحقاقها سواء وفقاً لشروط عادية أو مشددة، دون تكبد خسارة غير مقبولة أو مخاطر إساءة سمعة الشركة.

وبالمثل، فإن الشركة تضمن حصولها على نقد كاف عند الطلب للوفاء بمصاريف التشغيل المحتملة، متضمنة خدمة الالتزامات المالية باستثناء التأثير المحتمل للظروف القاهرة التي لا يمكن توقعها إلى حد معقول مثل: الكوارث الطبيعية.

16 صافي الأصول للسهم

يستند احتساب صافي الأصول للسهم بتقسيم حقوق مساهمي الشركة في نهاية الفترة على عدد الأسهم القائمة كالتالي:

غير مدققة	غير مدققة	مدققة
30 سبتمبر 2018	30 سبتمبر 2017	31 ديسمبر 2017
49,684	48,545	49,525
حقوق المساهمين (ألف ريال عماني)		
69,000	69,000	69,000
عدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (ألف سهم) (إيضاح 10)		
0.720	0.704	0.718
صافي الأصول للسهم (ريال عماني)		

17 العائد الأساسي والمخفف للسهم
يتم احتساب العائد الأساسي والمخفف للسهم بقسمة صافي الربح عن السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

غير مدققة يناير - سبتمبر 2018	غير مدققة يناير - سبتمبر 2017	مدققة يناير - ديسمبر 2017
4,644	4,032	5,012
الربح السن (ألف ريال عُمان)		
69,000	69,000	69,000
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)		
0.067	0.058	0.073
العائد على السهم - الأساسي والمخفف (ريال عُمان)		

18 التزامات رأسمالية

(1) إن دعوى مدنية متصلة بالقضية الجنائية السابقة والتي بدأت في ديسمبر 2015 ضد العضو المنتدب السابق ومدير التسويق السابق للشركة، قد تم رفعها من قبل أحد الأطراف. تم رفض القضية من قبل المحكمتين الابتدائية والاستئناف، وقد رفعت إلى المحكمة العليا. بناءً على المشورة القانونية الخارجية، يرى مجلس الإدارة بأنه ليس على الشركة أية مسؤولية قانونية مقابل هاتين القضيتين وفقاً لذلك، لم يتم تكوين أي مخصص مقابل هذا الادعاء في البيانات المالية كما في 30 سبتمبر 2018.

(2) خلال عام 2017، تلقت الشركة مطالبات من مورد الوقود الرئيسي في سلطنة عمان فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الفرق بين أسعار الديزل المحلي والدولي المستحقة الدفع فيما يتعلق بالوقود الذي تم توفيره في السنوات السابقة لأحد عملائنا بمبلغ 820 ألف ر.ع وفقاً للإخطار الوارد من وزارة المالية من قبل مورد الوقود. اعترضت الشركة على المطالبة واعتبرت أن البيع كان بيعاً محلياً للوقود بناءً على الإخطار المستلم من وزارة النفط والغاز في هذا الصدد وليس بيعاً دولياً، كما تدعي الشركة المورد للوقود.

(ب) المبالغ التي يتم خصمها من قبل الشركة في السنوات السابقة من فواتير مورد الوقود، والتي تبلغ 846 ألف ر.ع. ويتعلق هذا الخصم بتعويض مصاريف نقل الديزل والذي لم يدفع للشركة في السنوات السابقة من قبل المورد الرئيسي للوقود. وتعتقد الشركة أنها مؤهلة للحصول على تعويض النقل خلال هذه الفترة.

كما طالب مورد الوقود بسداد مبلغ يقدر بـ 483 ألف ريال عماني كفوائد لعدم تسوية المطالبات المذكورة أعلاه.

بناءً على مراجعة الوثائق والسجلات الداخلية المتاحة وبناءً على المناقشة مع المستشار القانوني الداخلي، يعتقد مجلس الإدارة أنه لن تنشأ أية التزامات على الشركة وبالتالي لم يتم تكوين مخصص فيما يتعلق بالمبالغ أعلاه في هذه البيانات المالية.

(3) وقعت الشركة اتفاقية جديدة مع شركة النفط العُمانية للمصافي والصناعات البترولية (ORPIC) لشراء المنتجات النفطية. واتفق الطرفان على تسوية كل الأمور المالية المتعلقة بينهما خلال عام 2018. وقع الاتفاقية من جانب شركة المهال المهندس/ محمد فريد آل درويش الرئيس التنفيذي للشركة، ومن جانب شركة أوربك المهندس/ أحمد الجهضي الرئيس التنفيذي للشركة.

19 تقارير القطاعات

وحدات العمل التجاري التي تنشأ منها إيرادات القطاعات

المعلومات المقدمة للرئيس التنفيذي في الشركة من أجل تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع تكون مركزة على نوعية وحدات العمل التجاري. الفئات الرئيسية لوحدة العمل التجاري هي مبيعات التجزئة والمبيعات التجارية والمبيعات الأخرى. المبيعات الأخرى تتضمن مبيعات وقود الطائرات والزيوت. تنشأ إيرادات التشغيل للشركة بشكل أساسي من تسويق وتوزيع المنتجات النفطية في سلطنة عُمان.

20 القيمة العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الممتلكات والالتزامات المالية.

تشتمل الممتلكات المالية على النقدية في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والحسابات المدينة. تشتمل الالتزامات المالية على الحسابات الدائنة. إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية.

21 المصادر الرئيسية للأمور غير المؤكدة

انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم عمل تقدير للمبالغ القابلة للتحويل للذمم التجارية المدينة عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل. بالنسبة للمبالغ الجوهريّة، يتم هذا التقدير لكل مبلغ على حدة. أما بالنسبة للمبالغ التي يعتبر كل منها غير جوهري، والتي انقضى موعد استحقاقها، فيتم تقييمها بشكل إجمالي ويتم عمل مخصص وفقاً لطول فترة التأخير عن الدفع واستناداً إلى معدلات التحصيل فـالماضي.

في تاريخ قائمة المركز المالي، بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 79.4 مليون ريال عُمان (30 سبتمبر 2017: 67.1 مليون ريال عُمان؛ 31 ديسمبر 2017: 68.5 مليون ريال عُمان) وبلغ مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة 3.8 مليون ريال عُمان (30 سبتمبر 2017: 2.9 مليون ريال عُمان؛ 31 ديسمبر 2017: 3.2 مليون ريال عُمان). سوف يدرج في بيان الدخل الشامل أي فرق بين المبالغ الفعلية التي سوف تحصل في المستقبل والمبالغ المتوقعة.

العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات

تقوم إدارة الشركة بتحديد العمر الإنتاجي التقديري لممتلكاتها وآلاتها ومعدات من أجل احتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في عين الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والاهتراء الفعلي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي حيث تعتقد الإدارة بأن العمر الإنتاجي يختلف عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة المخزون

يُدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن التكلفة قد لا تكون قابلة للاسترداد، يتم عمل تقدير لصافي القيمة المتوقع تحقيقها. يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي ويتم تخفيض المخزون إلى صافي القيمة المتوقع تحقيقها بنداً بنداً. يتم إثبات أية فروقات بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل الشامل.

في تاريخ بيان المركز المالي، بلغ إجمالي المخزون 4.2 مليون ريال عُمان (30 سبتمبر 2017: 2.9 مليون ريال عُمان؛ 31 ديسمبر 2017: 3.9 مليون ريال عُمان). وبلغت مخصصات المخزون القديم والملغي لا شيء (30 سبتمبر 2017: لا شيء؛ 31 ديسمبر 2017: لا شيء). يتم إثبات أية فروقات بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل الشامل.

فرضية استمرارية الشركة

لقد قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة وهي مقتنعة بأن الشركة لديها الموارد للاستمرار في الأعمال للمستقبل المنظور. علاوةً على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم تأكد جوهرية التي قد تلقي شكوكاً كبيرة في قدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة. لذلك، فيستمر إعداد البيانات المالية على أساس فرضية استمرارية الشركة.

الضرائب

توجد أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وكمية وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، الخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات، أو تغييرات في المستقبل لمثل هذه الافتراضات، قد يحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل والتي سجلت بالفعل. تقوم الشركة بوضع مخصصات بناء على تقديرات معقولة للعواقب المحتملة على التقييمات الضريبية للشركة. مقدار تلك المخصصات يستند على عوامل مختلفة، مثل الخبرة في التقييمات الضريبية السابقة والتفسيرات المختلفة للأنظمة الضريبية من جانب الكيان الخاضع للضريبة والسلطة الضريبية المسؤولة.

22 إعادة تصنيف أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية. إن عملية إعادة التصنيف ليست جوهرية ولا تؤثر على صافي الربح أو حقوق المساهمين التي تم بيانها سابقاً.